

سلسلة ترجمات الزيتونة (30)
تشرين الثاني/ نوفمبر 2008

ترجمة دراسة

القبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية المرموقة

Palestinian Tribes, Clans, and Families

الكاتب: غلين روبنسون Glenn E. Robinson

المصدر: تصورات استراتيجية Strategic Insights

التاريخ: تشرين الثاني/ نوفمبر 2008

* * *

مقدمة الزيتونة: اعترافاً بالدور المهم (وغير المتوقع بدرجة كبيرة) الذي لعبته القبائل العراقية أثناء الاحتلال الأميركي للعراق، دعت الحكومة الأميركية عدداً من الخبراء في البلاد لزيارة واشنطن في تموز/ يوليو 2008 لمناقشة أهمية القبائل، والعشائر، وغيرها من الوحدات العائلية الموسعة في منطقة الشرق الأوسط. والدراسة التالية هي التقرير الخاص بالحالة الفلسطينية الذي قدمه في ذلك المؤتمر غلين روبنسون.

المقدمة

يتميز المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بثلاثة أنواع من الهياكل العائلية ذات الطابع وهي: القبائل، والعشائر، والعائلات المرموقة. وفي حين تتقاسم هذه الأنواع الثلاثة كلها سمات عائلية متشابهة وموسعة، وواجبات سلوكية محددة (وبخاصة تلك الملقاة على الذكور)، وشبكات غير رسمية، ونظم ثقافية قائمة على الدفاع عن الشرف ودفع العار، فهي متمايزة جداً في أصولها وفي بقاء أهميتها.

القبائل

تحتل القبائل الحقيقية المرتبة الأدنى أهمية على الصعيدين السياسي والاجتماعي من بين الهياكل الثلاثة ذات الطابع العشائري. ولا يوجد سوى عدد ضئيل من القبائل الفلسطينية، التي ما تزال تعيش حتى اليوم حياة شبه بدوية. ويقدر بأن نحواً من 15% من السكان الفلسطينيين يتحدرون من أصول قبلية -25% في قطاع غزة، ونسبة أدنى من ذلك بكثير بالضفة الغربية- بحيث تتحدر الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين من أصول مستوطنة (ريفية). وحتى هذه التقديرات يرجح أن يكون مبالغاً فيها.

يرجع انحسار القبلية بين الفلسطينيين بدرجة كبيرة إلى التخلي عن نمط الحياة البدوية، والذي يعد في حد ذاته نتاجاً طبيعياً للحداثة، وإلى القلق الفائق على الأملاك، وعلى حقوق الملكية، وعلى حدود الملكيات، وهي السمات التي ميزت الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، لم تعد القبائل البدوية تتمتع بالقدرة الفعلية والقانونية على التنقّل بحرية داخل فلسطين من الناحية العملية، كما هو حال قدرتها على رعي مواشيها بحرية. فالجنوح إلى الاستقرار وحدوث تغيرات في التعريف التقليدي للعمل جعل القرابة القبلية أقل أهمية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر السكان من البدو الفلسطينيين من بين أكثر الجماعات حرماناً من الناحية الاقتصادية بالمنطقة، وهو ما يزيد من انحسار نفوذهم السياسي.

برغم أن أهمية القبائل على الصعيدين السياسي والاقتصادي في فلسطين أقل من نظيرتها بمختلف أرجاء شبه الجزيرة العربية، والعراق، والأردن، وسورية، لكن الهوية القبلية لتلك الجماعة المحرومة تظل قوية. فأنماط الزواج، وهو المقياس المهم والوحيد لهوية الجماعة، ما تزال تمليها الأعراف القبلية إلى حد بعيد.

إن القبائل في غزة منظمة ضمن ستة اتحادات قبلية، أو صفوف؛ بحيث يتألف كل اتحاد من اثنتي عشر قبيلة إفرادية (عشيرة) على الأقل. والاتحادات القبلية في غزة هي الأحيوات، والترابين، والتياهة، وجبارة، والعزازمة، والجهالين. وتتميز القبائل المقيمة في الضفة الغربية بأنها أكثر عزلة من الناحية الجغرافية، وهي تقيم بالقرى الجبلية الواقعة شرقي الخليل. كما توجد مجموعات مشتتة من قبائل صغيرة في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية لوادي الأردن أيضاً. وليس من قبيل المصادفة أن القبائل المقيمة في الضفة الغربية تستوطن أراضٍ غير ملائمة على مر التاريخ للإنتاج الزراعي.

العشائر

تتميز التركيبة العشائرية في فلسطين بأنها أكثر ترابطاً من القبائل البدوية، حتى إنها أضحت أعظم أهمية منذ تفكك هياكل السلطة الفلسطينية أثناء الانتفاضة الثانية، أو ما يعرف بانتفاضة الأقصى التي اندلعت شرارتها سنة 2000. تتألف العشيرة، أو الحمولة (وجمعها حمائل) من عدة عائلات موسعة على الأقل تدعي اشتراكها في نسب واحد، ومترابطة من خلال ذرية الآباء من الذكور. وتتضمن كل عائلة موسعة بشكل عام أبناء عمومة الذكر، وأبناء هؤلاء وزوجاتهم وأولادهم. وبناء على ذلك، يصبح أبناءُ الإناث اللواتي اقترنّ برجال من خارج الحمولة (وأبناؤهم) من الحمولة الأخرى، لأن هذا النسب سيربطهم بالحمولة الجديدة.

بالرغم من أن العشائر تزعم بأن لها جداً مشتركاً، وبالتالي يجمع بينها رابطة الدم، غير أن هذا الزعم غالباً ما يكون زائفاً، على اعتبار أن حدود الإطار العائلي أكثر تفلتاً من الناحية التاريخية مما قد يتوقع المرء. كما أن عملية طرد الفلسطينيين وتشتتهم جعل تفلتاً الإطار العائلي أكبر من نظير ا في العالم العربي، وهو الأمر الذي تمليه الضرورة غالباً. فمخيمات اللاجئين تشتهر بأ ا تعيد بناء الهوية العشائرية بناء على القرية التي هي مسقط رأس، المرء بدلاً من أن تبنيها على الروابط العائلية الحقيقية. وغالباً ما تسعى البيوت الإفرادية، أو العائلات التي توزعت على المناطق الجغرافية، أو تعرضت للتهميش لأسباب أخرى إلى الالتصاق بعشيرة محلية أوسع نفوذاً، فتختلق القصص عن جد مشترك. وإذا كان من مصلحة تلك العشيرة استيعاب هذه العائلة الجديدة، فسوف تقوم ذا الأمر، وتجري تعديلات على شجرة العائلة بناء على ذلك. وبمرور الوقت، يطوي النسيانُ طبيعة الاندماج الفعلي، برغم أنه من المرجح أن تظل العائلة الجديدة على هامش العشيرة ردحاً من الزمن.

أدت العشائر وظائف تاريخية عديدة أسهمت في بقائها في العصر الحديث. أولاً، تعد العشيرة مصدر الأمن الفردي والعائلي. فالغرباء سيفكرون مرتين قبل التهجم على فرد من عشيرة، لا سيما إذا كانت حمولة قوية، آخذين بعين الاعتبار أن العشيرة ستأخذ بثأره لا محالة. ونشير إلى أنه عندما تكون الدولة قوية ويمكن الاعتماد عليها في حماية المواطنين، يضعف دور العشائر، لكن دورها يقوى عندما تكون الدولة ضعيفة. وقد أصبح هذا سبباً رئيساً لازدهار العشائر الفلسطينية سواء في ظل الاحتلال الإسرائيلي أم في ظل ظروف تفكك السلطة الفلسطينية.

ثانياً، لطالما كانت العشائر أداة تنظيمية على مر التاريخ في تعهد الأراضي المشاع. ومن المعلوم أن الحمائل تعتمد على الزراعة بشكل أساسي، والعشائر القروية تتقاسم مسؤوليات الاعتناء بالأرض في أغلب الأراضي الخصبة في فلسطين (باستثناء العقارات أو الأملاك الخاصة، والأراضي المشاع، أي الأراضي التي تملكها الدولة، في بعض الأحيان). غير أن أهمية الأراضي المشاع تراجعت بشكل مستمر منذ أن أقرت الإمبراطورية العثمانية مدونة قانون الأراضي لسنة 1858، ومنذ الاعتراف القانوني المتنامي بالملكية الخاصة في ظل الحكم البريطاني والأردني، وبخاصة منذ لسنة 1981 عندما صنفت إسرائيل الأراضي المشاع في الضفة الغربية لغايات استيطانية. وبالتالي اعترى الضعف إحدى الركائز الاقتصادية للحياة العشائرية.

انتقل المسوغ الاقتصادي للتنظيم العشائري الآن من التعهد المشترك للأراضي المشاع إلى الرفاهية المادية المشتركة في الفترات الاقتصادية الصعبة. وبناء على ذلك، شكلت الكثير من العشائر في السنوات الأخيرة مؤسسات أو منظمات غير حكومية أو أدوات مؤسساتية أخرى من أجل إدارة أموال أبناء الحمولة واستثمارا م بطريقة مشتركة. وكان هذا النوع من الإدارة، التي تعتمد على العشيرة وتوزيع الثروة ضرورياً، لا سيما في غزة، لبقاء العائلات الإفرادية؛ حيث فرص العمل نادرة، والمدخرات غير متوفرة في الأغلب. كما أن أفراد العشائر ممن يعيشون في الشتات يسهمون في هذه الصناديق بعشرات الآلاف من الدولارات في بعض الأحيان.

القوة الدافعة المستمرة الثالثة، التي تقف وراء قوة العشائر الفلسطينية إلى جانب الأساسين المنطقيين الأمني والاقتصادي هي العنصر الاجتماعي؛ إذ توفر العشائر مصدراً مهماً لمن يبحث عن شريك حياته في مجتمع نصف الزيجات فيه تكون بين أبناء العمومة، ما يجعل من العشيرة في معنى أوسع شبكة مؤتمنة في كافة المناسبات الاجتماعية.

إن عنصر اللُحمة الذي يجمع هذه الروابط معاً هو ميثاق الشرف الذي يوحد بين كافة الأفراد الذكور. وغالباً ما يكون الميثاق اتفاقاً رسمياً مكتوباً، على عدة صفحات، يربط بين كافة العائلات المشتتة التي تؤلف الحمولة. يتعهد هؤلاء الأفراد في هذا الميثاق بالولاء لبعضهم البعض، ويتفقون على أن أي هجومٍ (لأسباب شخصية أو أسباب لها علاقة بالشرف) على أحد الأفراد يعد هجوماً على كافة أفراد الحمولة. وبما أن ا تمع الفلسطيني يتقاسم النظام الاجتماعي القائم على الدفاع عن الشرف وعلى دفع العار والذي يعتبر شائعاً في الدول المتوسطية، لا يمكن للأفراد انتهاك هذا الميثاق بسهولة من غير أن يجلبوا العار على أنفسهم وعلى عائلا م. إنه بمثابة مادة اجتماعية قوية لاحمة، وبخاصة في ظل غياب دولة فاعلة يمكنها صيانة الأمن العام. وفي ظل غياب مثل هذه الدولة، غالباً ما يصبح ميثاق الثأر والانتقام هو المبدأ المهيمن.

تبقى ملاحظة أخيرة ينبغي الإشارة إليها في المقدمة وهي أن العشائر وشيوخها يملكون نفوذاً محلياً كبيراً، لكنه لا يرقى إلى مستوى النفوذ على المستوى الوطني. وهذا يعني أنه لا يمكن لعشيرة أن يمن أو حتى تؤثر في السياسات الوطنية الفلسطينية على نطاق واسع بفضل أفرادها وسمعتها. غير أن العشائر تكتسب أهمية سياسية بطريقتين. في الطريقة الأولى، يمكن أن تكتسب العشائر نفوذاً سياسياً بحكم أ ا مؤسسة - بمجموع أفرادها. وقد اكتشفت حماس هذه الحقيقة الآن بعد أن دخلت في مواجهة مع العشائر في غزة . ولا تزال حماس أقوى لغاية الآن من أي عشيرة بمفردها، لكن بعد أن شعرت كافة (أو بعض) العشائر بالخطر الذي يهددها بسبب سياسة حماس، بدأت بالتحرك بطريقة منسقة. كما تتحول العشائر في الطريقة الثانية إلى أداة تحتل أهمية محورية في انتخاب ممثلين في أي دائرة بعينها عندما يجري تنظيم الانتخابات على أساس الدوائر. لكن بعد أن تحول قانون الانتخابات إلى التمثيل النسبي على أساس وطني ونظام الدائرة الواحدة، لا بد وأن تتراجع أهمية العشائر في الانتخابات التشريعية في المستقبل.

يتراوح حجم العشائر الصغيرة في العادة بين عدة عشرات وعدة مئات من الأفراد الذكور، في حين يمكن أن يصل حجم العشيرة الكبيرة إلى ألف فرد ذكر.

العائلات المرموقة

التجمع الثالث من الطراز العشائري في فلسطين هو العائلات النخبوية المرموقة في المناطق الحضرية، وهي عبارة عن تركيبة اجتماعية تمتد على سائر الأراضي العربية منذ الإمبراطورية العثمانية. وهناك العديد من العائلات الفلسطينية البارزة والمعروفة جيداً من هذه الطبقة الاجتماعية المرموقة، أو ما يعرف بالأعيان، مثل عائلة الحسيني، والنشاشيبي، والدجاني، وعبد الهادي، وطوقان، والنابلسي، والخوري، والتميمي، والخطيب، والجعبري، والمصري، وكنعان،

والشكعة، والبرغوثي، والشوا، والريس، وغيرها. وهذه عائلات ممتدة، ظلت يمن على الساحة السياسية الفلسطينية حتى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وما تزال تحتل موقعاً بارزاً نسبياً حتى يومنا هذا.

لو نظرنا إلى خارج منطقة الأناضول، نجد أن الدولة العثمانية حكمت إمبراطوريتها بطريقة غير مباشرة. بمعنى أن اسطنبول اعتمدت على مسؤولين محليين وعلى عائلات محلية مرموقة (غالباً ما أصبح أبناؤها مسؤولين محليين) في الأراضي العربية، وكان هؤلاء بمثابة وسطاء في فرض سلطة العثمانيين على السكان مستخدِمين في سبيل ذلك طرقهم وقناعا م الخاصة. كما أن استقلالية هؤلاء الأعيان المحليين زادت بشكل ملحوظ في القرن التاسع عشر عندما منحهم الباب العالي مزيداً من السلطات وحرية التصرف، بناء على قدر م أساساً على جباية المزيد من عائدات الضرائب إلى الحكومة المركزية. ولعب الضباط العسكريون الناجحون، والشخصيات البارزة من العلماء، والنخبة التجارية التي كانت تبرز بقوة على نحو متزايد، دوراً مهماً في صنع العائلات المرموقة. وفي أعقاب إقرار مدونة قانون الأراضي لعام 1858، أصبحت العائلات المرموقة من كبار ملاّك الأراضي أيضاً في مختلف أنحاء فلسطين وبلاد الشام.

كما أن العثمانيين اعتمدوا على تلك العائلات المرموقة في ضمان حكمهم، كذلك فعل البريطانيون أثناء فترة الانتداب. وقد وصلت التوترات بين العائلات المرموقة إلى ذرو ا، بالطبع، في ظل الحكم البريطاني، حيث تجلت في المنافسة التاريخية بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي. وعرفت العائلة الأولى بعداو ا المتزايدة للبريطانيين، بينما اشتهرت الأخيرة بتعاو ا مع سلطات الانتداب. واستطاع البريطانيون ممارسة لعبة فرق تسد، فأضعفت ا تمع الفلسطيني، ووفرت بيئة مناسبة لكي تجد الحركة الصهيونية الناشئة موطئ قدم لها في فلسطين أثناء العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي.

استخدم الأردن ومصر العائلات المرموقة كوسطاء بينهم وبين السكان الفلسطينيين بالضفة الغربية وقطاع غزة. دعم الأردن بشكل أساسي العائلات المرموقة طالما أ ا آثرت عدم المشاركة في السياسات ذات الطابع الوطني. كما اعتمدت مصر على عائلتي الشوا والريس في غزة لمساعد ا على إدارة القطاع. وفي هذا السياق، كان رؤساء البلدات، ورؤساء مجالس البلديات في المدن، وغيرهم من المسؤولين المحليين البارزين بالضفة الغربية وغزة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي يتحدرون دائماً من هذه العائلات الأرستقراطية.

حافظت العائلات المرموقة، حتى خلال السنين الخمس عشرة الأولى من الحكم الإسرائيلي، على وضعها المتميز، برغم أ ا جنحت بشكل متزايد إلى مناصرة خط أكثر وطنية على نحو ينسجم مع النفوذ المتنامي لمنظمة التحرير الفلسطينية في حقبة السبعينيات. وتبنت إسرائيل سياسات متناقضة إزاء العائلات المرموقة في الثمانينيات (وما بعدها)؛ مما ساعد على تراجع مكانتها في ا تمع. ومن ناحية أخرى، واصلت إسرائيل السعي إلى تنظيم الاحتلال بطريقة غير مباشرة عبر توزيع المناصب من خلال الأعيان. وعلى صعيد آخر، أسهمت سياسات إسرائيلية أخرى في إضعاف العائلات المرموقة بشكل مباشر. أهم هذه السياسات كانت مصادرة الأراضي من أجل تنفيذ مشاريع استيطانية في الضفة الغربية، بحيث اتسعت رقعة هذه المشاريع بشكل سريع بعد سنة 1981. وكانت النتيجة مصادرة مساحات واسعة من أراضي تلك العائلات، التي فقدت القدرة أيضاً على السيطرة على الأراضي القروية الأخرى، التي لم تكن

ملكاً لها، وإنما كانت تمارس سلطة قوية فيها. وبالمثل، قوضت سياسةُ الرابطات القروية التي عمرت زمناً قصيراً مكانة العائلات المرموقة عبر تحويل الموارد إلى النخب الريفية المحرومة من الطبقة الثانية.

ضعفت مكانة العائلات المرموقة أيضاً نتيجة لتطور المجتمع، وبخاصة بعد بروز طبقة وسطى مثقفة، أو نخبة سياسية جديدة، ألقت بثقلها بشكل حاسم خلف منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينات من القرن الماضي. وقد أسهمت هذه النخبة الجديدة في تعبئة المجتمع الفلسطيني في الثمانينات وهو الأمر الذي أدى إلى تهميش العائلات المرموقة على الصعيد السياسي إلى حد بعيد، وأدى أيضاً إلى اندلاع الانتفاضة الأولى بين سنتي 1987 و1993.

انحاز أغلب العائلات المرموقة إلى فتح على المستوى السياسي مع تشكيل السلطة الفلسطينية في سنة 1994. وبالإضافة إلى ذلك، كان يوجد بعض العائلات المرموقة المستقلة سياسياً، لكنها تبنت موقفاً وطنياً سائداً جاء منسجماً مع الأيديولوجيا التي تبنتها فتح بموجب اتفاقات أوسلو. في الواقع، كان لدى العائلات المرموقة مصلحة في الاستقرار وفي بروز دولة فاعلة نسبياً على اعتبار أن تلك هي الظروف الوحيدة التي تسمح للأعيان باستخدام مجموعات مهاراتهم الفائقة (الثقافة والموارد) بما يحقق لهم أعظم المزايا. ومن ناحية أخرى، تعمل الفوضى وانهيار الدولة في صالح أولئك الذين يحملون البنادق ويستخدمون العضلات، وهذه ليست الميزة التي يتحلّى بها الأعيان. وهذا أحد الاختلافات الرئيسية التي تميزهم عن العشائر. فالعشائر تكون في أكمل قوة عندما تكون الدولة ضعيفة، في حين يجني الأعيان أكثر العوائد في ظل دولة قوية.

القبائل، والعشائر، والعائلات في ظل عرفات

كما أشرنا منذ قليل، أضعفت الانتفاضةُ الفلسطينية الأولى نفوذَ العشائر الفلسطينية والعائلات المرموقة لأنها أوصلت إلى السلطة، على المستوى الاجتماعي، نخبة جديدة ذات توجهات عصرية نسبياً. أكدت هذه النخبة (التي عرفت أيضاً بنخبة الانتفاضة، أو الحرس الفتي على حد تعبير خليل الشقاقي) على السلطة المؤسساتية ولعبت دوراً حاسماً في بناء منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وغزة. ونشير إلى أن المجتمع المدني يمثل أنماط التنظيم الاجتماعي الأفقي وغير العائلي، والتي تقف على طرفي نقيض مع التنظيم الاجتماعي العشائري (الذي يتميز بأنه رأسي، ويعتمد على الروابط العائلية).

تبنى عرفات "سياسة التناقضات"؛ لكي يعزز دعائم سلطته ونفوذ قادة منظمة التحرير الفلسطينية الذين كانوا يقيمون في الخارج وعادوا من المنفى، من تونس في الأغلب، في سنة 1994. فعلى الرغم من أن نخبة الانتفاضة، أو الحرس الفتي كان مرتبطاً بمنظمة التحرير، لكنه ظل يشكل خطراً على منظمة التحرير "التونسية"؛ بسبب نفوذه المحلي الفائق داخل مجتمع الضفة الغربية وغزة. وبهدف إضعاف هذه النخبة المنافسة، وتقوية قبضته السياسية، انتهج عرفات سياسات صممت بغرض تقويض السياسات المؤسساتية، وتعزيز السياسات القائمة على العلاقات الشخصية، وعلى العائلات والمحسوبيات. وباختصار، عمل ياسر عرفات على إعطاء السياسة صبغة قبلية كوسيلة لتعزيز سلطته.

إن الدفع في اتجاه منح سلطات للقادة المحليين، وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى عشائر قوية، سيساعد على إضعاف القادة الوطنيين والأحزاب التي لا تتمتع بقاعدة جغرافية معينة، لكن سيروق لكافة الفلسطينيين. غير أن الخطوة الوحيدة والأعظم أهمية نحو إضفاء الصبغة القبلية على السياسات الفلسطينية، في ظل عرفات، كانت في إقرار قانون الانتخابات، الذي حظي بدعم فتح، والذي جرت الانتخابات البرلمانية (لانتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني) بناء عليه في كانون الثاني/ يناير 1996. قسم هذا القانونُ الضفةَ الغربية وقطاع غزة إلى 16 دائرة انتخابية، وكان لزاماً انتخاب كافة الممثلين البرلمانيين انطلاقاً من مقاطعاتهم الأم، وفقاً لنظام لا يشترط الحصول على أغلبية مطلقة. وكان أغلب المحللين قد أوصوا بتطبيق مبدأ الدائرة الواحدة، بنظام تمثيل نسبي لمنطقة جغرافية صغيرة مثل الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية. لكن، كان ذلك سيصب في غير مصلحة الشيوخ المحليين، والأرستقراطيين، وزعماء العشائر والأعيان ممن لا يتمتعون بمكانة وطنية. وعلى سبيل المقارنة، تجري إسرائيل الأكبر من حيث المساحة ومن حيث عدد السكان انتخاباتها بناء على نظام التمثيل النسبي والدائرة الواحدة.

أصبحت العشائر الأداة التي تصنع القادة في دوائرها الخاصة وذلك من خلال المناورة غالباً من أجل ضمان إيصال أفرادها إلى البرلمان. وحتى في الحالات التي دعمت فيها العشائر مرشحين من خارج حمولتها، أضحى ديوان العشيرة محط تركيز المناقشات السياسية وإبرام الصفقات أثناء الحملة الانتخابية.

أثمر القانون الانتخابي عن النتائج التي صمم من أجل إنتاجها: برلمان من قادة العشائر، ومتكيف بدرجة كبيرة مع رغبات عرفات ووزارته، فيما عدا انتخاب عدد ضئيل نسبياً من المستقلين والقادة الوطنيين. وقد استقال أشهر الشخصيات الوطنية التي فازت بعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني، والرجل الذي حصل على أعلى نسبة من الأصوات، الراحل حيدر عبد الشافي، من البرلمان في نهاية المطاف واصفاً إياه بأنه عديم الفائدة.

المؤسسة الرئيسية الأخرى التابعة للسلطة الفلسطينية، والمصممة لترسيخ المصالح القبلية والعشائرية في ظل قيادة عرفات هي هيئة الشؤون القبلية. وقد شرعت هذه الهيئة وضعية الجماعات القبلية (والعشائرية الكبيرة)، ومنحتها سلطات من وجوه عدة، ليس أقلها توجيه موارد الدولة نحو التشكيلات الاجتماعية القبلية. وبالإضافة إلى إسناد الوظائف على أساس المحسوبية، عملت هيئة الشؤون القبلية على تقويض مؤسسات فرض القانون الرسمية عبر تشجيع قطاع العدالة "غير الرسمي" - أي طريقة "الصلحة" القبلية في حل الصراعات. تجدر الإشارة إلى أن مكتب رئاسة السلطة الفلسطينية قام بتشكيل وحدة متخصصة من الوسطاء، عملت كقوة "رد سريع" في علميات المصالحة من أجل منع تفاقم عمليات القتل القبلية، وتحولها إلى حروب قبلية (أو عشائرية) شاملة. وبالإضافة إلى وحدة الوسطاء القبليين هذه، شكلت السلطة الفلسطينية هيئات متخصصة بالعرف (القانون السائد) والإصلاح (حل النزاع وفقاً للقانون السائد).

للوهلة الأولى، ربما يتعجب المراقب من تفعيل الوساطات القبلية وقانون العرف القبلي بوصفه تطوراً إيجابياً مصمماً للتقليل من الخصومات الاجتماعية الداخلية بين الجماعات الاجتماعية الفلسطينية. وهذا ما قامت به فعلاً بدرجة معينة، وبخاصة بعد تدمير المنشآت التابعة لشرطة السلطة الفلسطينية بدءاً من سنة 2000. لكن هناك عيوب

خطيرة في مثل هذه المقاربة عدا إضعافها للمؤسسات القضائية الرسمية بفلسطين. وعلى سبيل المثال، تميل القبائل الأكثر قوة إلى التمتع بقدر أعلى من العدالة، ويجري إقصاء المرأة بطريقة منهجية من عملية العدالة القبلية؛ مما يحرمها من أي عدالة، ولا يتمتع الأفراد ولا العائلات المهمشة، كما النساء، بأي حماية في ظل القانون القبلي.

عملت السلطة الفلسطينية كما لو كانت قبيلة كبيرة في عدد من الحالات؛ فعندما يقدم عنصر من الشرطة أو مسؤول أمني، على الخصوص، على قتل مدني فلسطيني، غالباً ما تدفع السلطة الفلسطينية الدية بدلاً من فتح تحقيق رسمي وتحميل المعنيين المسؤولية شخصياً.

نورد مثالاً أخيراً على إضفاء الصبغة القبلية في ظل عرفات وذلك في عمليات التجنيد التي تقوم ا الأجهزة الأمنية المتنوعة (يوجد نحو من 14 جهازاً). يميل كل جهاز أمني إلى تجنيد أعضاء جدد من عشائر معينة. وبالتالي تصبح الأجهزة الأمنية امتداداً لسياسات العشائر ومصالحها، ومن ثَم تنعكس المنافسات بين العشائر على الأجهزة الأمنية. صحيح أن المنافسات العشائرية ليست المصدر الوحيد لانقسام الأجهزة الأمنية، لكنها عامل مسهم رئيسي في ذلك الانقسام.

كان الهدف من إضفاء الطابع القبلي على السياسة، كما سبق أن أشرنا، إضعاف النخبة الجديدة والأحزاب والفصائل السياسية التي تمثّلها. وفي حين أن المقصود من هذه السياسة، على وجه الخصوص، كانت حماس والكوادر التابعة للأحزاب اليسارية في منظمة التحرير الفلسطينية (التي أظهرت أ ا أكثر تنظيماً من فتح)، فقد هدفت أيضاً إلى تجريد العناصر الشابة في فتح من نفوذها أيضاً. وفي هذا السياق، عملت فتح على تحويل نفسها إلى حزب كبير ومشتت أضفى مسحة اجتماعية وسياسية على من يريد التمتع بالنظام القائم على المحسوبيات. وفي حين لا يوجد لدى القبائل والعشائر ميول إيديولوجية بحكم طبيعتها، فقد كانت سعيدة بركوب عربة فتح بعد العام 1994. وانسجمت الأجندة السياسية لعرفات بشكل رائع مع مصالح القبائل والعشائر الفلسطينية. وأصبحت فتح الخيار المفضل لدى أغلب العشائر.

دور العشائر في ظل ظروف تفكك الدولة، بين عامي 2000 و2008

على النقيض من الانتفاضة الأولى، قوت الانتفاضةُ الثانية، التي بدأت في العام 2000 في أعقاب ا يار مفاوضات السلام، نفوذ العشائر الفلسطينية. فالسنوات الست من حكم السلطة الفلسطينية على عهد عرفات عززت بوجه عام السياسات العشائرية وأضعفت السياسات التي تعتمد على المؤسسات للأسباب التي تقدمت الإشارة إليها. ولذلك أضحت العشائر بشكل عام في وضع جيد للاستفادة من الأزمة الاجتماعية التي أحدثتها انتفاضة الأقصى. وحقيقة أن العشائر الرئيسية أصبحت مسلحة الآن عنت أ ا تستطيع توفير الحماية والأمن لأفرادها، مما جعلها أكثر جاذبية. ومع تفكك قوات الشرطة والأمن، حمل العديد من الأعضاء أسلحتهم ببساطة وعادوا إلى مقرات العشائر.

سرعان ما ا ارت مؤسسات فرض القانون والنظام التابعة للسلطة الفلسطينية مع اندلاع الانتفاضة الثانية، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى أ ا أصبحت الأهداف الرئيسية للنشاطات العسكرية الإسرائيلية. وبناء على ذلك، دمرت

إسرائيلُ كافة مراكز الشرطة ومباني الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية. ومع شلّ عمل قوات الشرطة، بالكاد استمر النظام القضائي في العمل. وباختصار، دمر الإطار المؤسساتي للسلطة الفلسطينية، ما أرغم ا تمع الفلسطيني على العمل في غياب أي سلطة رسمية، سواء السلطة الفلسطينية أم قوات الاحتلال. وفي سياق هذه العودة إلى دولة أقرب ما تكون في طبيعتها إلى الهوبيسية، باتت الجماعات البدائية -أي العشائر- في وضع مثالي لتوفير الأمن، والقيام ببعض الوظائف الاجتماعية الأساسية لأفرادها.

أصبحت قدرة العشائر على توفير الحماية لأفرادها ميزة ضرورية في الحياة الفلسطينية في ظل الغياب شبه المطلق للدولة، وبخاصة أن الأعمال المناهضة لإسرائيل أفسحت ا ال ببطء أمام مزيد من الاقتتال الداخلي بين الفصائل الفلسطينية، وزيادة معدلات الجريمة. ووجد الفلسطينيون من أبناء العشائر الضعيفة أنفسهم أكثر عرضة للجرائم على اعتبار أن أسماء عائلا م لم تشكل رادعاً يحول دون وقوعها. وغالباً ما كان في استطاعة الفلسطينيين من أبناء العشائر القوية تجنب الوقوع ضحايا الجريمة ببساطة بسبب أسماء عشائرهم. والسبب هو أن ا رمين يدركون العواقب الخطيرة التي ستترتب على مهاجمة شخص من عشيرة قوية.

وبالإضافة إلى ضمان الأمن الشخصي، أضحت العشائر ملاذاً للأمن المادي في ظل ظروف شهدت معدلات بطالة مرتفعة واقتصاداً منهاراً. كان يجري شغل أية وظائف قليلة شاغرة من قبل أفراد العائلة، وبخاصة في اقتصاد يمن عليه الأعمال التجارية الصغيرة التي تديرها العائلات. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تعيد العشائر توزيع المداخيل الشحيحة على كافة الوحدات العائلية، ما يضمن حصول كافة أفرادها على موارد تكفيهم للبقاء. وأصبح هذا النوع من إعادة التوزيع العائلي للموارد (في النهاية، كانت هذه إحدى الوظائف القديمة للعشائر)، أمراً متعارفاً عليه مع تأسيس صندوق للعشيرة يديره أفراد من كبار السن المؤتَمنين من أبنائها. ويتوقع من أفراد العشيرة من أبناء الشتات الإسهام في هذا الصندوق، لاسيما في غزة - وهو الإجراء الضروري لمنع ظهور معدلات مرتفعة من حالات سوء التغذية والحرمان بين الفلسطينيين.

في ظل غياب تشريعات الدولة، لعبت العشائر دوراً رئيسياً في اقتصاد غير رسمي أيضاً. اعتمد هذا الاقتصاد على الابتزاز في بعض الحالات. وعلى سبيل المثال، كانت العشائر تقيم بشكل دوري حواجز على الطرقات وتتقاضى جباية من المركبات للسماح لها بالمرور بأمان. وهنا أيضاً، كانت هذه النشاطات تجري في قطاع غزة بشكل أساسي. كما زادت عمليات الخطف التي تقوم ا العشائر من أجل الحصول على فدية خلال تلك الفترة، حيث شكل الصحافيون أهدافاً مفضلة. وتميزت النشاطات الإجرامية الأخرى، مثل سرقة السيارات وإعادة بيعها، بتنظيمها على امتداد الخطوط العشائرية أساساً. وأضحى التهريب مصدراً رئيسياً للمال بالنسبة إلى بعض العشائر. وفي حين أن ظاهرة التهريب متفشية في كل من الضفة الغربية وغزة، غير أن الحاجة إليها أكثر إلحاحاً في القطاع، وبالتالي أصبحت تجارة مربحة هناك. وهذه الحقيقة أصبحت أكثر تجلّياً في أعقاب انتخابات سنة 2006، التي فازت فيها حماس، وبعد تشديد الحصار الذي فرضته إسرائيل على القطاع.

يشكل التهريب عبر الأنفاق التي تمتد بين رفح والجانب المصري من الحدود مصدراً مهماً للدخل، بالنسبة إلى بعض العشائر على وجه الخصوص. وأفيد بأن عشيرة السمهدانه القوية تسيطر على العديد من أنفاق التهريب هذه، وتتقاضى عمولات على استخدامها، ويبدو أن الوقود والسجائر والسلع الاستهلاكية الرائجة الأخرى هي أكثر البنود المهربة شيوعاً إلى غزة. وتقول إسرائيل بأنه يجري استخدام هذه الأنفاق أيضاً في ـريب الأسلحة، والقدرة التي أظهر ا حماس مؤخراً على إطلاق الصواريخ على عسقلان تؤيد هذا الزعم؛ لأنه أفيد بأن هذه الصواريخ من نوع كاتيوشا لا من نوع القسام، وبالتالي لا بد وأ ا وصلت إلى غزة بطريقة ما.

كان لوفاة عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 أثر سلبي على العشائر الفلسطينية. فقد كان عرفات مصدر التحكم الشخصي، الذي وزع وسيطر على عمليات توزيع المناصب على المحسوبيات من الجهات الفاعلة المتنوعة، بما في ذلك العشائر المتحالفة معه. ولم تتمكن السلطة الفلسطينية ولا فتح ولا منظمة التحرير الفلسطينية من الحلول محل عرفات؛ من حيث قدرته على رسم سياسات وسلوكيات العشائر والتلاعب ا. فعباس لا يتمتع بالروابط ولا بالتاريخ ولا بالمعرفة بشبكات العشائر وديناميا ا بعكس عرفات. وفي حين تواصل فتح مد ذراعها للعشائر والتشجيع على ثقافة الثأر في غزة كوسيلة لتقويض حكم حماس هناك، فهي ما تزال عاجزة عن امتلاك مهارة عرفات في التلاعب بالسياسات العشائرية.

ربما تجلّى التمثيل الأبرز لتزايد نفوذ العشائر في الفترة التي ا ارت فيها السلطة الفلسطينية في غزة في أعقاب انسحاب إسرائيل من المستوطنات هناك في سنة 2005. ففي أعقاب انسحاب إسرائيل، سيطرت العشائر القوية على بعض من أراضي المستوطنات التي جرى إخلاؤها - وهي العقارات المهمة التي تمتد بموازاة الشاطئ. وسواء أكانت السلطة الفلسطينية تحت سيطرة فتح أم تحت سيطرة حماس في غزة، ما تزال عاجزة عن طرد العشائر من أراضي تلك المستوطنات حتى يومنا هذا.

سياسات العشائر في ظل حكم حماس لغزة

عزز فوز حماس في الانتخابات النيابية التي جرت في كانون الثاني/ يناير 2006 من نفوذ الحركة في فلسطين بدرجة كبيرة، وعلى الخصوص في غزة حيث كانت هي الأقوى دائماً. وكان عدم استعداد فتح للتنازل عن امتيازات السلطة - بعد أكثر من عقد من حكم الحزب الواحد بفلسطين- السبب الرئيسي لسبعة عشر شهراً من التوتر وسفك الدماء الدوري بين حماس وفتح. وخشية من انقلاب عسكري وشيك، بدأت حماس بعمليات هجومية استمرت أربعة أيام واستهدفت فيها فتح في غزة في حزيران/ يونيو 2007، وطردت قوات فتح من القطاع من الناحية العملية. وابتداءً من حزيران/ يونيو 2007، باتت حماس تحكم بمفردها غزة.

تبنت حماس في البداية موقفاً متشدداً من العشائر كجزء من خطة واسعة لفرض القانون والنظام. واستمتعت حماس بنجاح كبير بخفض مظاهر الفلتان في غزة . فمعدلات الجريمة - التي كانت قد زادت بنسبة 50 في المئة بين عامي 2005 و2006- عادت إلى مستويا ا المعتادة. كما حظرت حماس بفاعلية استخدام العشائر والفصائل للحواجز

الأمنية وعمليات الابتزاز المصاحبة لها. وحظرت حماس أيضاً المظاهر المسلحة العلنية، وإطلاق الأعيرة النارية في حفلات الزفاف، وارتداء الأقنعة في المناسبات العامة. وحققت حماس نتائج جيدة في المسوح الشعبية بسبب حملتها الهادفة إلى فرض النظام والقانون. حتى أن حماس تبنت في خطا ا موقفاً صريحاً مناوئاً للعصبية. والمقصود من العصبية الولاء لجماعة معينة، وهي تراث قديم وذو شأن في العالم العربي، تعمق في البحث فيه بن خلدون. وكان التحدي السافر لهذا النوع من الولاء بمثابة مجازفة سياسية تخوضها حماس، لكنها مجازفة يبدو أ ا ستفوز فيها.

سعت حماس في غمرة حماسها إلى حلّ الميليشيات المرتبطة بالعشائر، فبدأت بإخضاع عشيرة دغموش، القوية التي كانت قد اختطفت في آذار/ مارس 2007 مراسل محطة بي بي سي ألان جونستون Alan Johnston. فبعد أن فشلت الملاطفات في تحرير جونستون، لاحقت حماس عشيرة دغموش بالوسائل العسكرية، وبعد معركة ضارية بالأسلحة الرشاشة في مستهل تموز/ يوليو، أذعنت عشيرة دغموش، وأطلقت سراح جونستون. وبعد أن فرغت من إخضاع ميليشيا دغموش، انتقلت إلى مواجهة عشيرة حلّس في تشرين الأول/ أكتوبر - وهي عشيرة تعرف بعلاقا ا الوثيقة بفتح. وفي حين استطاعت حماس إنزال الهزيمة بميليشيا حلّس، فقد ذُهلت من تدخل ميليشيا عشائرية أخرى للدفاع عنها. وبما أنه ليس من عادة العشائر أن تتوحد في وضعية دفاعية مشتركة، فقد كان ذلك بمثابة تطور مثير للقلق.

بدأت حماس في سنة 2008 باستخدام مقاربة أكثر حنكة وتعقيداً في تعاملها مع عشائر غزة. وبرغم أن حماس ما تزال تتمسك موقف متشدد من المظاهر العلنية المسلحة، فقد سمحت لأفراد الميليشيات بحمل أسلحتهم سراً. ويبدو أن حماس توصلت إلى قناعة بأن محاولة تحدي العشائر مباشرة أسلوب مثير للإشكاليات من الناحية السياسية، وبخاصة أن فتح تبنت العشائر كمركبة لتقويض سلطة حماس في غزة . وتأمل حماس، باعتمادها مقاربة أكثر توازناً في تعاملها مع العشائر، بأن تتمكن من تحييد المعارضة العشائرية لحكم حماس، وهي سياسة يبدو أ ا تؤتي ثمارها.

عمدت حماس إلى تغيير خطا ا بدرجة معينة كجزء من حملة إيجابية كبيرة دف إلى التودد إلى العشائر. فبدلاً من محاولة إضعاف "العصبية"، عمدت حماس إلى مدح العرف بوصفه قانوناً ينسجم مع الشريعة الإسلامية بدرجة كبيرة ويكملها. كما أثنت حماس على العادات الاجتماعية المحافِظة التي تتمسك ا العشائر التقليدية، معترفة بذلك بأ ا تشاركها تلك القيم عينها.

ربما تعلمت حماس أيضاً الدرس المتمثل في تأليب بعض العشائر على البعض الآخر، بدلاً من أن تجتمع على معارضة سياسات حماس. وهناك أدلة قوية، والعديد من المزاعم التي تفيد بأن حماس تقيم تحالفات وثيقة مع بعض العشائر الصغيرة، دف إضعاف نفوذ العشائر الكبيرة في غزة. وعلى أي حال، يبدو أن الاستراتيجية المهيمنة لحماس قائمة على تحييد قدرة العشائر على العمل كمركبة لبسط نفوذ فتح في غزة ، وعلى أنه يتعين أن تتضمن استخدام كل من العصي والجزر.

العشائر والإسلام السياسي

إن القبائل والعشائر والعائلات المرموقة تشكيلات اجتماعية لا تتقبل على العموم الـ عة الإسلامية الراديكالية أو الـ عة الجهادية. لكنها بالتأكيد قوى تشجع على الأعراف الاجتماعية المحافِظة التي تميل إلى التمسك بالوضع السائد. ومؤخراً، وجهت إلى العشائر، لا سيما العشائر في غزة، ا امات بأ ا تكن ميولاً جهادية، لكن ذلك خطأ في التفسير. ويبدو أنه نابع أساساً من ميليشيا عشيرة دغموش والتي تسمى جيش الإسلام، ومن قائدها الذي يستخدم الخطاب الجهادي في تبرير خطف الصحافي، الذي كان يعمل مراسلاً لدى محطة بي بي سي. لكن تحديد ما إذا كان فرد من عشيرة دغموش يحمل نزعة جهادية أمر لا أهمية له. فالقصد هو أن ميليشيا العشيرة ستتحاشى الأيديولوجيات الراديكالية، في معرض دفاعها عن مصالح عشير ا، وتقوم بنشاطات تصب في مصلحتها. أي أن الميليشيا ستتصرف بطريقة تحافظ على تلك المصالح بطريقة عملية، ولا تقوم بذلك بدافع أيديولوجي صرف. وبناء على ذلك، ليس بالأمر الخارج عن المألوف أن يتم التعمية على مصالح العشيرة عبر إطلاق اسم إسلامي على الميليشيا التابعة لها.

تعمل العشائر الفلسطينية، بطريقة تذكّرنا بالدراسة المعنية بالعشائر المقيمة في جنوب إيطاليا والتي أجراها إدوارد بانيفيلد Edward Banfield، وفقاً لـ عة العائلية غير الأخلاقية، بمعنى أن أعضاء العشيرة سيعملون على تقديم مصالح عشير م على سائر الروابط الاجتماعية الأخرى. ومثل هذه الأعمال لا تعد أخلاقية ولا غير أخلاقية، ولكنها تعكس ببساطة هيمنة الهوية العشائرية في ظل الظروف الحالية. وبالتالي، فإن خطف صحافي من أجل الحصول على فدية، أو إقامة حاجز على طريق من أجل ابتزاز "أجرة المرور الآمن" بمثابة دفاع عن المصالح المادية للعشيرة (عبر توفير الموارد المالية لها). وفي حين أن هذه الأعمال ربما تربك المراقب الخارجي على اعتبار أ ا مثار قياسي للإشكاليات، أو حتى غير أخلاقية، غير أنه ينظر إليها على أ ا تنسجم من الناحية الأخلاقية مع الدفع بمصالح العشيرة من قبل أفرادها. وهذه الـ عة العائلية غير الأخلاقية تنمو في الأوساط العشائرية، لا سيما في ظروف تفكك الدولة أو في ظل غياب سلطة الدولة، كما في الصومال أو غزة. ومنح هذه الأعمال اسماً إسلامياً، وهو الأمر الذي صدف أنه حدث في المنطقتين، يعمل فقط على إخفاء حقيقة أن الهدف هو حماية المصالح العائلية لا رفع راية الجهاد (وهو العمل الذي يقوم به دائماً أفراد منفصلون). وحقيقة أن التوتر كان يشوب العلاقات بين حماس وهذه العشائر وميليشيا ا "الإسلامية" تؤكد هذا الواقع.

لطالما أنجبت العائلات المرموقة في فلسطين الشخصيات الرفيعة من العلماء أو رجال الدين. في الواقع، ما تزال العلاقة التي تجمع بين طبقة التجار العليا وكبار رجال الدين قوية في فلسطين، كما في أكثر المناطق في الشرق الأوسط. وعائلة الحسيني مثال نمطي على عائلة مرموقة من ملاّك الأراضي أنجبت تجاراً أثرياء وشخصيات من كبار رجال الدين على حد سواء، أشهرهم مفتي القدس الحاج أمين الحسيني في زمن البريطانيين.

أدى التزايد الكبير للفرص التعليمية والتغيرات الاجتماعية الأخرى إلى انفتاح جمهور علماء فلسطين أمام العائلات الأكثر تواضعاً من الناحية الاقتصادية، وهي التي يمكن أن يكون لديها ميل قوي للتفسيرات الأكثر راديكالية للإسلام. غير أن الـ عة الإسلامية الراديكالية الفلسطينية، كما الـ عة الإسلامية الراديكالية في أي مكان آخر، يتبناها في

الأساس إسلاميون عاديون من غير رجال الدين. وفي حال وجد من بين رجال الدين من يؤمن ذه ال عة، فإ م يكونون من صغار رجال الدين في العادة.

العشائر، والقبائل، والدولة: بعض الاستنتاجات والمضامين السياسية

- **العشيرة سيف ذو حدين.** فمن ناحية، تدعم العشيرة بوضوح الاستقرار، وتخفف من وطأة الا يار الاجتماعي في ظل الظروف الصعبة الناتجة عن تفكك الدولة. كما أ ا توفر الأمن الشخصي والمورد المالي اللازم للبقاء في ظل الظروف الهوبيسية. ومن ناحية أخرى، تضعف الميليشيات العشائرية والنظم القضائية العشائرية بشكل مباشر بناءَ الدولة وكفاءة الدولة. فالميليشيات العشائرية تمنع الدولة من التمتع باحتكار الاستخدام الشرعي للقوة، والذي يعد حجر الزاوية الذي يشكّل ماهية الدولة. وحل الصراعات على الطريقة العشائرية، وإن كان يساعد على إحلال السلم الاجتماعي في ظل غياب الدولة، يضعف مؤسسات الدولة ومعايير العدالة غير المنحازة في ظل ظروف بناء الدولة. وبالتالي، فإن السياسات التي تشجع على منح العشائر صلاحيات ربما تكون ملائمة في الظروف الشديدة عندما تلوح في الأفق كارثة إنسانية، أو كجزء من استراتيجية ا ة التمرد كما في المناطق القبلية السنية بالعراق. لكن يوجد عيب واضح في مثل هذه السياسات عندما يكون الهدف تعزيز مؤسسات الدولة أو جعلها أكثر فاعلية، والذي بدوره يمكن أن يوفر مزيداً من الاستقرار، والأمن، ومعايير العدالة.
- **يتناسب نفوذ القبائل والعشائر وهويتها عكسياً مع نفوذ الدولة وهويتها.** أضحى نفوذ العشائر الفلسطينية، وبخاصة في غزة ، أقوى بكثير اليوم منه قبل أي وقت مضى خلال السنين الأربعين الماضية أو حتى أقوى منه قبل عقد مضى. في الواقع، أصبحت العشائر والهوية العشائرية أعظم أهمية مع ا يار السلطة الفلسطينية. وحتى في ظل الاحتلال العسكري من قبل دولة إسرائيل، لعبت العشائر دوراً أقل أهمية في حياة الفلسطينيين. وبالتالي، فإنه في حين لا تزول العشائر بعد أن تصبح الدولة أقوى وأكثر فاعلية، فهي تلعب دوراً متقلّصاً في حياة الناس، بحيث يقتصر على النشاطات الاجتماعية في الأغلب. وفي حال اعترى الضعف الدولة، تلعب العشائر أدواراً أعظم أهمية، بما في ذلك تأمين الأمن الحسي والمالي.
- **تحاشي إضفاء مسحة رومانسية على القبائل والعشائر.** إن القبائل التي نعرفها اليوم لا تشبه القبائل التي عاشت قبل جيل مضى، أو قبل 50 سنة مضت، أو قبل قرن مضى. فالعشائر الفلسطينية، كما العشائر والقبائل في أي مكان آخر في العالم العربي اليوم، تنجب حصتها من الأطباء، والمحامين، والمهندسين اللامعين ورفيعي الثقافة. وفي حين كان في إمكان القبائل قبل قرن أو قرنين العيش بدون أن تشعر بسلطة الدولة، فالحالة لم تعد كذلك الآن. فالسياسة تكمن اليوم في الصلة القائمة على التفاعل بين الدولة والجماعات الاجتماعية المتنوعة. والقبائل والعشائر، والهواتف الخلوية، والحواسيب المحمولة في اليد، تساعد على التوصل إلى طرق للاستفادة من موارد الدولة. والدولة تتوصل إلى طرق من أجل الاستفادة المثلى من القبائل والعشائر بما يخدم غايا ا السياسية الخاصة. وحتى خلال الفترة الوجيزة من الحكم الفاعل نسبياً للسلطة الفلسطينية، شكلت الصلة بين الدولة والعشائر محور مزاولة السياسة

والسلطة السياسية. والثروة النفطية التي برزت خلال السنين الـ 35 الماضية جعلت صلة الدولة بالقبائل أكثر أهمية حتى في الدول العربية الأخرى. وأصبح التوازن في الموارد بين الدولة والقبائل مائلاً بشدة إلى الدولة على نحو غير معهود حتى في الجزء الأول من القرن العشرين. تعرف القبائل هذه الحقيقة، وتبني استراتيجيا ا للاستفادة منها، لكن هذا النوع من الحسابات لم يكن معروفاً من الناحية الفعلية في الدولة المشرقية القديمة. ولو حاولنا النظر إلى القبائل والعشائر من منظور لورنس العرب، فسوف يفوتنا ملاحظة الطرق الحديثة والشديدة التباين، التي تستخدم بواسطتها القبائلُ الدولةَ، والعكس صحيح.

- **تترعرع العشائر** في **ظل دولة ضعيفة،** في **حين تزدهر العائلات المرموقة** في **ظل دولة متماسكة.** هناك فارق رئيسي بين العائلات المرموقة والعشائر وهو أن العشائر كانت الأكثر قدرة على الاستفادة من الفراغ في السلطة عندما ا ارت السلطة الفلسطينية. وسواء قامت بتشكيل ميليشيا ذات شأن أم حفرت الأنفاق لتهريب السلع في اقتصاد لا راعي له، أظهرت العشائر جدارة في الدفع بمصالحها في ظل غياب سلطة الدولة. وعلى النقيض من ذلك، لا تبلي العائلات المرموقة النخبوية في المدن بلاء حسناً في مناخ هوبيسي صعب ومتقلب. وبالمقابل، تجد هذه العائلات نفسها في وضع أكثر ملاءمة للاستفادة من دولة أكثر تماسكاً في بيئة مستقرة نسبياً. والسبب هو أ ا تستطيع استخدام مستواها الثقافي، ومواردها، وقدر ا على الوصول إلى أروقة السلطة على نحو مثالي في ظل ظروف مستقرة نسبياً.
- **العشائر غير ملتزمة بأيديولوجيات، وستستغل الأطراف الخارجية.** تميل العشيرة الفلسطينية إلى الـ عة العائلية غير الأخلاقية، المصممة لتقديم مصالحها على مصالح سائر الأطراف الأخرى (وبخاصة في ظل غياب الدولة). والـ عة العائلية غير الأخلاقية تعني، بالإضافة إلى أشياء أخرى، أن العشيرة لا تميل إلى الالتزام الأيديولوجي المتطرف. وبالتالي، من المستبعد جداً أن تنضم العشائر، بحكم أ ا عشائر، إلى صفوف الجهاديين، على الرغم من أن أفراداً ربما يقومون بذلك بمبادرة خاصة منهم. كما أ ا تعني أن العشائر تميل إلى استغلال الأطراف الخارجية -سواء كان الطرف الخارجي حماس أم فتح- من أجل تأمين أفضل صفقة للعشيرة، وأ ا على استعداد "لتبديل ولائها" إذا كان ذلك سيضمن لها الحصول على صفقة أفضل. وبالتالي، ينبغي لصناع السياسة ألاّ يتوقعوا من عشيرة معينة أن تكون حليفة دائماً أو عدواً لدوداً. وأنماط تحالفا ا ستتبدل تبعاً موع رزمة الفوائد التي تعرض عليها. وكما أشرنا سابقاً، كلما قويت شوكة الدولة، كلما ضعفت استقلالية العشائر في تغيير ولائها، ضعفت أهميتها في حال أقدمت على فعل ذلك. ومن ناحية أخرى، كلما ضعفت الدولة، أصبحت العشائر جهات أكثر استقلالية، وزادت أهمية تبديلها لولائها.